تقرير البنك المركزى المصرى عن
الاجتماع السنوى الأربعون
لمجلس محافظى صندوق النقد الدولى
ومجلس محافظى البنك الدولى للانشاء والتعمير

عقد بمدينة سيول عاصمة كوريا الجنوبية خلال الفترة من ٨ الى ١١ أكتوبر ١٩٨٥ الاجتماع السنوى الأربعون لمجلس محافظى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير لعام ١٩٨٥

ويستعرض التقرير السنوى للصندوق عن عام ١٩٨٥ التطورات الاقتصادية العالمية خلال عام ١٩٨٤ والشهور الأولى من عام ١٩٨٥ ، ويحلل الاتجاهات الحديثة فى أسواق الصرف ، والسيولة الدولية ، كما يصف نشاط الصندوق خلال السنة المالية المنتهية فى ٣٠ أبريل ١٩٨٥

ويشير التقرير الى أنه بحلول منتصف عام ١٩٨٥ كان الانتعاش الاقتصادى فى البلاد الصناعية منطلقا ، بعد توقف ، وان لم يكن على وتيرة واحدة . ومع ذلك يحذر التقرير من استمرار بقاء بعض المشكلات الهامة . فبالنسبة للبلاد الصناعية فان ارتفاع معدلات البطالة فى الكثير منها ، وازدياد اجراءات الحماية ، والاختلالات المالية تجعل التوقعات بعيدة عن الوضوح ، بينما بالنسبة للبلاد النامية فان معدلات النمو الأقل من المتوسط ، واستمرار المديونية الخارجية الثقيلة ، بالاضافة الى التضخم المتزايد ، من بين الأسباب التى تثير القلق وتدعو الى الاهتمام . ويلاحظ التقرير فى تقييمه للتطورات الاقتصادية الأخيرة فى البلاد الصناعية أن معدل نمو الناتج فى عام ١٩٨٤ ، الذى بلغ نحو ٥٪ فى المتوسط ، كان أعلى معدل تحقق طوال عشر سنوات مضت تقريبا ، كما كان مصحوبا بتهاود معدلات التضخم . أما فى البلاد النامية فقد تزايدت معدلات النمو المحلية فى عام ١٩٨٤ ، بالاضافة الى تضاؤل فى عجز الحساب الجارى ، وقد ساعد على ذلك ليس فقط تحسن المحيط الخارجى بل أيضا حزم البلاد النامية فى تنفيذ سياسات التصحيح .

وفيما يتعلق بالبلاد الصناعية يلاحظ التقرير أن الاختلالات المالية بالاضافة الى عوامل أخرى قد ساهمت فى ظهور نمط من مراكز الحساب الجارى بين هذه البلاد قد لا يمكن تحمله على المدى الطويل . وينوه التقرير فى هذا الصدد باتساع نطاق عجز الحساب الجارى للولايات المتحدة الذى بلغ ١٠٢ بليون دولار فى عام ١٩٨٤ ، وزيادة فائض الحساب الجارى لليابان

ليصل الى ٣٥ بليون دولار فى ذات السنة . ويعزو التقرير هذا الاختلال الكبير فى حالة الولايات المتحدة بصفة أساسية الى التغيرات فى مركز الولايات المتحدة النسبى ، والى قوة الدولار الأمريكى . وترجع القيمة المرتفعة للدولار ، والتدهور فى ميزان الحساب الجارى للولايات المتحدة ، الى أثر عجزها المالى على كل من أسعار الفائدة ، وميزان الادخار — الاستثمار .

أما بالنسبة للبلاد النامية فيذكر التقرير أنه رغم تحسن الأداء الاقتصادى فيها فقد ظل معدل النمو دون متوسطه طويل الأجل ، بالاضافة الى تفاوته من بلد الى آخر . وتتضمن التطورات غير المواتية استمرار المديونية الخارجية الكبيرة لكثير من البلاد ، وعدم احراز تقدم فى مكافحة التضخم طوال العامين أو الثلاثة أعوام الماضية .

ويضيف التقرير أنه مع تهاود النشاط الاقتصادى فى الولايات المتحدة ، فقد انتعش الى حد ما نمو الطلب فى بعض البلاد الصناعية الأخرى . ولكن رغم انتشار هذا الانتعاش ، يحذر التقرير من أن نمو الناتج فى أوربا لم يصل بعد الى مستوى تبدأ عنده معدلات البطالة فى الانخفاض . ويرى التقرير أن تقوية التوسع الاقتصادى فى عام ١٩٨٤ لم تؤدى الى عودة ظهور التضخم فى البلاد الصناعية ، فقد لوحظ هبوط المعدل المتوسط المرجح للتضخم فى هذه البلاد بنحو ½ ٤٪ فى عام ١٩٨٤ ثم واصل هبوطه خلال النصف الأول من عام ١٩٨٥

ويعزى تحسن جو الثقة ، وازدياد ثبات الأسعار التى تشكل جزءا من الانتعاش الاقتصادى فى البلاد الصناعية ، الى الاطار متوسط الأجل الذى شكلت فى نطاقه السياسات الاقتصادية مؤخرا .

ويشير التقرير الى أنه رغم الأثر الطيب للنمو السريع فى واردات البلاد الصناعية فى عام ١٩٨٤ على كل من المراكز الخارجية ومعدلات النمو الاقتصادى المحلى فى كثير من البلاد النامية ، فان زيادة الناتج المحلى كانت متواضعة . كما يبين أن متوسط نصيب الفرد هبط بدرجة كبيرة فى البلاد النامية خلال الفترة ١٩٨١ — ١٩٨٣ ، مما يعكس ضعف نمو الناتج واستمرار معدلات نمو السكان المرتفعة . وحتى مع ظهور بوادر الانتعاش فى عام ١٩٨٤ لم يشارك الكثير من البلاد النامية — خاصة البلاد منخفضة الدخل فى افريقيا — فى التحسن العام .

ويوضح التقرير أن عجز الحساب الجارى لمجموعة البلاد النامية غير المنتجة للبترول قد هبط الى ٩٪ من قيمة صادراتها فى عام ١٩٨٤ . ويحذر التقرير من أن هذا التحسن ولو انه أدى الى بعض اليسر فى المراكز المالية الخارجية ، فلم يحل دون الحاجة لمعالجات متناسقة لمشكلات الدين فى عدد من البلاد . ويذكر التقرير انه خلال عام ١٩٨٤ والأربعة أشهر الأولى من عام ١٩٨٥ غطت اتفاقيات اعادة جدولة الديون بين الدول الأعضاء فى

الصندوق ودائنيها نحو ١١٢ بليون دولار ، ونتج عنها تأجيل ما قيمته ٥ر٢٥ بليون دولار من مدفوعات خدمة الدين .

وطبقا للتقرير فأن الهدف الرئيسى للسياسة الاقتصادية فى البلاد النامية يجب أن يشتمل على مزيد من التدعيم للاستثمار والناتج المحليين ، بالاضافة الى توحيد مواقف مدفوعاتها وتخفيض الحجم النسبى لدينها الخارجى . ويتطلب تحقيق هذه الأهداف اتباع البلاد النامية لسياسات تصحيح مناسبة ، ونجاح البلاد الصناعية فى تخفيض أسعار الفائدة الحقيقية ــ التى مازالت حتى منتصف ١٩٨٥ مرتفعة رغم التخفيضات التى بدأت منذ أواخر عام ١٩٨٤ ــ وتحقيق نمو غير تضخمى فى ظل ظروف تجارة حرة .

ويعبر التقرير عن القلق من أن التحسن فى الناتج الحقيقى للبلاد النامية فى عام ١٩٨٤ لم يواكبه تحسن مماثل فى الاتجاه العام للأسعار ، كما أن موجة التضخم التى ظهرت فى عدد من البلاد النامية ينظر اليها على أنها مقلقة بشكل واضح . ولعلاج هذه المشكلة مع استعادة معدل نمو مرض ، والمحافظة على ما طرأ مؤخرا على الحساب الجارى من تحسن ، يقترح التقرير أن تتبع البلاد النامية سياسة حكيمة لادارة الطلب وأسعار الصرف، تصاحبها اصلاحات هيكلية تستهدف تحسين الحوافز السعرية وغيرها للاستثمار والانتاج فى القطاعات السلعية .

ويؤكد التقرير أيضا الحاجة الى الاعتراف بأهمية السياسات والأحوال الاقتصادية التى لها نتائج دولية . وفيما يتعلق بمشكلة الدين يؤكد التقرير على الحاجة الى التعاون المستمر بين المدينين والدائنين والمؤسسات الدولية. وتبقى مساعدات التنمية الرسمية جوهرية وأساسية بالنسبة للبلاد النامية الأشد فقرا . وسوف يستفيد مناخ هذه المساعدات من تحسن الأداء الاقتصادى فى البلاد المانحة والفعالية الواضحة فى استخدام مثل هذه المعونة من جانب البلاد التى تتسلمها . وبالاضافة الى هذا يلاحظ التقرير أن الدور المتزايد للاستثمار المباشر قد يكون مفيدا ، ويدعو الى ازالة الحواجز التى تحول دون هذه التدفقات .

الكلمات الافتتاحية

١ ــ كلمة رئيس مجلس المحافظين :

رأس السيد مامودوتور وزير الاقتصاد والمالية للسنغال ومحافظ الصندوق والبنك عنها الاجتماع السنوى المشترك الأربعون لمجلس محافظى البنك الدولى ومؤسساته وصندوق النقد الدولى ، وأشار فى كلمته الى أن انتعاش الاقتصاد العالمى الذى بدأ فى عام ١٩٨٣ قد استمر خلال عام ١٩٨٤ بمعدل نمو أعلى من معدل نمو العام السابق ، وأن الزيادة فى اجمالى الناتج المحلى للدول الصناعية كانت أكبر من المتوقع بسبب النمو فى الولايات

المتحدة واليابان، بينما كان ارتفاع اجمالى الناتج المحلى فى أوروبا بمعدل يزيد قليلا عن معدله فى السنة الماضية . كما تحسن معدل نمو الانتاج فى الدول النامية أيضا نتيجة لنمو الصادرات بوجه خاص فى آسيا وأمريكا اللاتينية ، وكذلك للسياسات التى نفذت بقصد اقلال الانحرافات فى اقتصادياتها . ولو أن الأداء اختلف بدرجة كبيرة من اقليم لآخر فاستمر انخفاض الدخل السنوى الفردى فى الدول الافريقية على سبيل المثال .

وطالب بتقوية التعاون الدولى من خلال البنك والصندوق لاستمرار الانتعاش الاقتصادى العالمى ، ثم تطرق الى الدول الصناعية وذكر أن النمو الحقيقى فيها خلال عام ١٩٨٤ كان أقوى نمو خلال عشر سنوات ، وأمكن تخفيض التضخم الى أدنى درجاته فى ١٦ عاما . كما أن التجارة الدولية قد انتعشت بدرجة كبيرة بعد أربع سنوات من الكساد نتيجة لانتعاش الطلب فى الولايات المتحدة . ولكن الانتعاش لم يكن موحدا فى العالم كله فقد اختلف بدرجة كبيرة من دولة لأخرى ولايزال هشا ، كما لاتزال هناك اختلالات مالية خارجية فى عدد من الدول الصناعية الكبرى خاصة الولايات المتحدة، هذه الاختلالات الى جانب استمرار مستويات البطالة خاصة فى أوروبا قد زادت من الضغوط الحمائية التى ساهمت فى استمرار ارتفاع أسعار الفائدة فى العـــالم .

ولا توجد علامات واضحة على أن اقتصاديات أوروبا واليابان تتجه لمقابلة آثار الطلب العالمى نتيجة تباطؤ معدل النمو فى الولايات المتحدة . وطبقا لهذه الظروف هناك ما يدعو للخوف من أن سلطات الدول الصناعية لن يمكنها مقاومة الضغوط عليهـــا الناشـــئة عن القطـــاعات المتأثرة من اقتصادياتهم خاصة تلك الصناعات التى أضرتها مخاطر الاقلال من المنافسة الأجنبيـــة .

ومن الواضح أن الدول النـــامية لن يصـــبح فى امكانها أن تزيد من صادراتها وتعيد انشاء ملاءتها الائتمانية وتنوع انتاجها اذا كان عليها أن تتوائم مع سياسات الحماية للدول الصناعية .

وحذر من أن توقعات الصندوق والبنك تشير الى أن هناك مخاطرة العودة الى الكساد الذى صاحب بداية الثمانينات اذا فشلت الدول الصناعية فى اختيار السياسة الاقتصادية السليمة . وأعرب عن الأمل فى أن تساهم الطريقة التى عرضتها مجموعة الدول الخمس فى اجتماعهم فى ٢٢ سبتمبر ١٩٨٥ فى تجنب حرب تجارية قد تدمر العالم أجمع .

وفى حديثه عن الدول النامية يشير الى أن من المرجح أن تحقق الدول النامية نموا ضئيلا أو منعدما فى الدخل السنوى الفردى فى هذا العام ، وفى عام ١٩٨٤ زادت الدول النامية كمجموعة من صادراتها ، كما خفضت الدول النامية غير البترولية عجز حسابها الجارى الى أقل مستوى حققته خـــلال عشرين عاما ، وأصلحت الاختلالات فى اقتصادياتها ، وعدلت أســـعار

صرفها المقومة بأكثر من قيمتها ، وكل ذلك من خلال محاولة تحقيق نمو قدره ٥ر٤٪ وهو أعلى معدل فى خمس سنوات .

ومنذ أشهر قليلة بدأت مشكلة ديون العالم الثالث توضع تحت الرقابة على الأقل فيما يتعلق بكبار المدينين . ولايزال هناك أمل فى أن النمو الاقتصادى قد يزيد لكل الدول النامية ، وهو ما ناقشته اللجنة المؤقتة فى أبريل الماضى فى واشنطن ، ولو أن هناك عدد من الظروف تشير الى أن توقعات الدول النامية أقل مما تبدو عليه :

(أ) عبء خدمة الدين الخارجى الذى يستمر فى القاء عبء كبير على ميزانيات الدول النامية ويمتص مواردها من العملة الأجنبية .

(ب) الانخفاض فى اسعار المواد الأولية فى عام ١٩٨٥

(جـ) البطء فى الانتعاش فى الدول الصناعية .

ثم ذكر أن انتعاش الاقتصاد العالمى لم يكن له أثر على دول افريقيا جنوب الصحراء ، حيث النمو الاقتصادى أبطأ من النمو السكانى ، وتقهقر مستوى المعيشة الى ما كان عليه منذ ستة عشر عاما ماضية ، واستمر عدد من تلك الدول فى المعاناة من الجوع وأعباء خدمة الديون ، وما ترتب على الجفاف والتصحر ، وهو ما تم الاعراب عنه فى قمة أديس أبابا فى يوليو من هذا العام وذكر أن نجاح اى اصلاح لمشكلة الدين لا يمكنها تجاهل ما يلى :

(أ) اعادة تنظيم التجارة فى السلع الأولية للدول النامية ، تقوم على تعويض عادل للعمل فى الانتاج الزراعى .

(ب) فتح أسواق الدول الصناعية لها .

(جـ) تحسين النظام النقدى الدولى لضمان استقرار نسبى لأسعار الصرف وأسعار الفائدة عند مستويات معقولة ومستقرة .

ثم ذكر أن الدين الخارجى لدول أمريكا اللاتينية له نطاق مختلف عن ذلك الذى لدول جنوب الصحراء الافريقية ، ويعرض المجموعة المالية الدولية لمخاطر كبيرة .

ثم تعرض لدور الصندوق فى قيامه بوظيفته الاشرافية فى الزام الدول الصناعية باتباع سياسات اقتصادية ملائمة . وأشاد بدور المباحثات الثنائية والمتعددة الأطراف فى القاء الضوء على اثر اجراءات السياسة المحلية للدول الصناعية على الاقتصاد لدولى ، وأكد أهمية المرونة فى تناول حالة كل دولة على حده . ونظرا لأن موارد الصندوق ذات طبيعة قصيرة الأجل فقد تغير هيكل التمويل الآن فى الدول منخفضة الدخل لتتلقى المزيد من المعونة من

البنك الدولى رغم أهمية دور الصندوق لها والالتزام بتنفيذ برامجه ، ويتعين اخذ ذلك فى الاعتبار عند العمل على الزيادة القادمة للحصص .

ثم أشاد بدور البنك الدولى فى تنظيم صندوق للطوارىء لمساعدة اكثر الدول تعرضا للضرر فى افريقيا جنوب الصحراء . وأشار الى أن الكساد الاقتصادى فى عديد من الدول النامية ، وعدم التأكد فى الأسواق المالية ، كان له أثر مباشر على عمليات البنك الاقراضية والمعونة الفنية . وقد تغيرت أولويات الاقراض لتأخذ فى الحسبان احتياجات الاستقرار الاقتصـــادى ، والاصلاح الهيكلى ، والى جانب ذلك فقد استمر البنك فى اقراضه للقطاعات الاجتماعية وشرع بنجاح فى التسهيل الخاص بأفريقيا جنوب الصـــحراء ، وزادت مؤسسة التمويل الدولية من عملياتها لتشجيع الاستثمار الخاص فى الدول النامية ، كما كرس البنك اهتماما كبيرا لتعبئة مزيد من الموارد من خلال وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف لزيادة تدفق رأس المال والتكنولوجيا للدول النامية ، وتسعى هذه الوكالة لتشجيع تدفق الموارد المـــالية للدول الأعضاء عن طريق منح ضمانات الى جانب التأمين المشترك واعادة التأمين ضد المخاطر غير التجارية . وطالب بزيادة رأس مال مؤسســـة التنميـــة الدولية لمقابلة الاحتياجات الأساسية للدول الأعضاء بطريقة فعالة .

٢ ــ كلمة مدير عام الصندوق :

استعرض المدير العام للصندوق فى مستهل كلمته الوضع الاقتصادى بالدول الصناعية ، حيث تباطأ معدل النمو بها فى عام ١٩٨٤ ليبلغ ٥ ٪ الذى يعد أعلى مستوى يصل اليه منذ ثمانى سنوات ، وأدى انخفاض معـــدلات التضخم الى زيادة الدخول الحقيقية ، كما انخفضت أسعار الفائدة . وأشار الى أهمية أن تكون السياسة النقدية مرنة بحيث تأخذ فى الاعتبار الأوضاع الاقتصادية والتغيرات المؤسسية .

وفى مجال السياسة المالية اتفقت الدول الصـــناعية على الحد من المصروفات الحكومية ، وتخفيض عجز الميزانية التى ظلت مرتفعـــة بالدول الصناعية وخاصة الولايات المتحدة ، مما أدى الى رفع أسعار الفائدة وقوة الدولار فى أسواق النقد . ولذا كان من الضرورى تخفيض العجز ، وخفض أسعار الفائدة ، وحسن تخصيص رأس المال ، وتخفيف عبء خدمة الدين عن كاهل الدول النامية .

وفيما يختص بمديونية الدول النامية فعلى الرغم من بعض التطورات المشجعة الا أن هناك تحديات كبيرة يجب مواجهتها لدفع التنمية واستمرارها، بعد انخفاض النمو فى حجم صادرات تلك الدول وضعف أســـعار السلع الأولية ، مما قد ينتج عنه هبوط حصيلة صادرات هذه المجموعة من الدول بحوالى ٢ر٥ ٪ خلال عام ١٩٨٥ ، مقابل ارتفاع قدره ٨ ٪ فى عام ١٩٨٤ ، الأمر الذى يضاعف من مشكلة المديونية وأعباء خدمة الديون . ويمكن لهذه المجموعة من الدول أن تحقق معـــدلات لنمو النـــاتج المحلى يتراوح بين

٥ر٤ـ٥٪ سنويا، وتخفيض معدلات الدين الخارجى، اذا تحقق مناخ اقتصادى عالمى يسرع بالنمو ، ويحافظ على التوسع بالبدان الصناعية ويفتح أسواقها فى مواجهة صادرات الدول النامية ، وفى نفس الوقت تقديم التمويل الملائم بواسطة البنوك التجارية والمقرضين الرسميين والمؤسسات المتعددة الأطراف . كما يمكن أن يلعب كل من الاستثمار المباشر ومساعدات التنمية الرسمية دورا فى هذا الصدد ، وان كانت حقيقة الأمر تكمن فى وجود أوجه قصور فى السياسات المطبقة خلال العامين السابقين . لذا فان هناك حاجة الى معالجة أوجه الضعف والاختلالات الأساسية حتى يمكن استئناف النمو الاقتصادى وتخفيف حدة التوترات الاجتماعية ، والعمل على تشجيع الاستثمار الأنتاجى الذى يقوم أساسا على خلق هيكل للأسعار يعزز كفاءة تخصيص الموارد ، ووجود سياسة حرة للتجارة ، وزيادة المدخرات المحلية مع تخفيض نسبة المدخرات التى تمتصها المصروفات الحكومية غير الانتاجية وذلك لزيادة حجم الموارد المتاحة لتمويل الاستثمار بالقطاع الانتاجى الى أقصى حد ممكن . وهناك عامل مهم وهو استقرار الأسعار بحيث يحول دون ارتفاع التضخم . وقد يكون من المفيد اتباع أساليب مباشرة مثل تجميد الأجور والأسعار كأدوات انتقالية (مثل قيام السلطات الأرجنتينية باصلاح اقتصادى جرىء وشامل) ، حيث أن الاقتصاد الذى يعانى من تشوهات سعرية ، ومعدلات عالية للتضخم ، وقيود على الاستيراد ، وهروب لراس المال ، لا يستطيع أن ينمو بسهولة .

وأشار سيادته الى أهمية ادارة سعر الصرف والرقابة عليه ، حيث أن عدم استقرار سعر الصرف قد يكون السبب فى مشاكل بالغة الخطورة . وتعد التقلبات فى سعر الصرف مصدرا لشكوك المستثمرين والمنتجين والتجار . كما وتؤدى التقلبات الواسعة فى أسعار الصرف الى تغيرات مكلفة بالهيكل الصناعى ، والى زيادة الضغوط الحمائية . وتشير التطورات الى أنه مع وجود نظام مرن لسعر الصرف تزداد الحاجة الى وجود نظام مالى وتعاون فى الشئون الاقتصادية والمالية ، وخاصة فى عالم يتسم بوجود رؤوس أموال كبيرة ومتنقلة .

وعن مشاكل التمويل الدولى ودور الصندوق أشار سيادته الى وجود تدفقات ملائمة ومستمرة للتمويل من بلدان فائض رأس المال الى البلدان التى تندر بها رؤوس الأموال . وأن لصندوق النقد الدولى دورا بالغ الأهمية وهو ضمان اتباع مزيج ملائم من التعديل والتمويل . ولتحقيق ذلك يجب أن يكون الصندوق قادرا على توفير قدر كاف من موارده ليقوم بدوره كوسيط مالى ، وهو يواصل توفير موارده للدول التى تنتهج برامج للتعديل على مدى السنوات القادمة . وقد وافقت اللجنة المؤقتة على استمرار العمل بسياسة الاقراض الموسع خلال عام ١٩٨٦ مع تعويلات بسيطة . كما يلعب الصندوق دورا فى توفير السيولة للنظام من خلال نظام عمل حقوق السحب الخاصة.

وبالنسبة لموضوع الحماية فقد اعتبره سيادته من أكثر المخاطر التى تهدد النظام الاقتصادى الدولى ، وتعكس الاختلالات التجارية وعدم التوازن

بين المدخرات والاستثمارات . وتتحمل البلدن الصناعية مسئولية خاصة فى هذا المجال ويجب عليها أن تأخذ المبادرة فى تخفيف التوترات التجارية وتقوية النظام المتعدد الأطراف المرتكز على الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (GATT) لما فيه صالح جميع البلدان .

كما أشار الى أن النظام الاقتصادى الدولى قد وصل الى نقطة اللاعودة ، ولا بديل للقيادة والتعاون الوثيق وعلى كل بلد معالجة مشاكله بأقصى ما يستطيع ، والاسهام فى حل المشاكل التى يواجهها الاقتصاد العالمى بروح المسئولية المشتركة ، وعلى المؤسسات المتعددة الأطراف أن تساعد فى تلك الجهود .

٣ ــ بيان رئيس البنك الدولى للانشاء والتعمير :

أشار رئيس البنك الدولى الى الاضطرابات الاقتصادية التى شهدتها السنوات الخمس الأخيرة والتى أسفرت عن تحديين : الأول هو اعادة ارساء قواعد النمو ، والثانى اعادة تأكيد الفائدة المتبادلة التى تعود على كافة الدول والشعوب فى اطار متكامل قائم على نظام تجارى منفتح ونظام مالى سليم .

كما أشار الى الانكماش الشديد الواسع النطاق فى عام ١٩٨١ــ١٩٨٢ الذى أصاب الدول النامية بصفة خاصة ، فقد انخفض الطلب على منتجاتها، وهبطت أسعار السلع ، بينما ارتفعت أسعار الفائدة ، وانتشرت وتفاقمت صعوبات خدمة الدين . ومع تعمق الانكماش هبطت زيادة الانتاج فى الدول النامية كمجموعة من ٣٪ فى عام ١٩٨١ ، الى ٢٪ فقط فى عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ، وانخفض بالتالى متوسط دخل الفرد ، وتعرقل نمو الصادرات التى زادت بنسبة ٣٪ فقط فى عامى ١٩٨١ ، ١٩٨٢ وعانت تلك الدول النامية التى اقترضت قدرا كبيرا من المصادر الخارجية من مشكلات جسيمة بالنسبة لخدمة الدين ، كانت نتيجتها التضاؤل المفاجىء فى توفير رؤوس الأموال التجارية الأجنبية بعد عام ١٩٨١ . وقد أدى الانتعاش الذى تحقق فى الدول الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الى تحسن شامل فى انتاج وصادرات مجموعة الدول النامية .

ولذلك طالب رئيس البنك الدولى الصناعية أن تتحرك لاستعادة التوازن النقدى والمالى ، كى تعزز فرص نموها وتسمح بالعودة الى أسعار فائدة منخفضة ، لأن ذلك يعود بالفائدة على الدول النامية التى تعانى من حدة مشاكل خدمة الدين . كذلك على الدول الصناعية أن تعمل ، ضمن اجراءات أخرى الى التخفيف من حدة صرامة سوق العمالة لتخفيض نسبة البطالة المرتفعة ، والى تشجيع طاقات صناعية جديدة . وسوف يساعد النمو الاقتصادى القوى فى هذه الدول على مقاومة ضغوط الحماية التجارية، وعلى قيام بيئة تجارية دولية أكثر انفتاحا ، وهذا أمر ضرورى لكى تتمكن الدول النامية من زيادة صادراتها التى تسهل لها عملية التعديل .

وقد أشار الى المساعدات التى قدمها البنك الدولى للدول الأعضاء لمواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة خلال السنوات القليلة الماضية وذلك عن طريق :

١ ــ زيادة الاقراض لانتهاج سياسات اصلاح شاملة عن طريق تطوير وسائل جديدة للاقراض منها قروض للتعديل الهيكلى وقروض للتعديل القطاعى . ومنذ العمل بهذه الوسائل عام ١٩٨٠ قدم البنك ٣٢ قرضا للتعديل الهيكلى الى ١٧ دولة بلغت جملة قيمتها أكثر من ٤ر٥ بليون دولار ، ٣٧ قرضا للتعديل القطاعى الى ٢٦ دولة بلغت قيمتها ٨ر٣ بليون دولار . وقد بلغ مجموع هذه القروض فى العام الماضى ٦ر١ بليون دولار أى ٤ر١١٪ من مجموع اقراض البنك .

٢ ــ زيادة الموارد المخصصة للعمل الاقتصادى والقطاعى ، واعادة تنظيم برامج البحوث بتركيز المزيد من الاهتمام على قضايا التجارة والمديونية، وتحسين نوعية سياسة البنك فى مساعدة برامج التعديل .

٣ ــ انشاء « برنامج العمل الخاص » عام ١٩٨٣ لزيادة معدل استخدامات القروض القائمة والمخططة ، وللحيلولة دون توقف العمل فى مشروعات سليمة بسبب عجز موارد الميزانيات ، ونتيجة للبرنامج بلغت الاستخدامات الاضافية الى أربع واربعين دولة خلال العامين الماليين ١٩٨٤، ١٩٨٥ حوالى ٤ر٥ بليون دولار .

٤ ــ زيادة المدفوعات الى دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى التى عانت كثيرا من مشاكل خدمة الدين ، من ٨ر١ بليون دولار فى العام المالى ١٩٨٢ الى ٢ر٣ بليون دولار للعام المالى ١٩٨٥أى بزيادةبنسبة ٧٥٪ .

٥ ــ انشاء « برنامج العمل المشترك » لمساعدة الدول الافريقية جنوب الصحراء وخاصة الدول التى تنتهج سياسات مشددة للاصلاح الاقتصادى. كما قام البنك بالاشتراك مع مجموعة من الدول المانحة للمعونة بانشاء « برنامج التسهيلات الخاصة لافريقيا » لمدة ثلاث سنوات ، وتبلغ موارده ٢ر١ بليون دولار ، بهدف تقديم الموارد الميسرة سريعا لدفع عمليات الاصلاح قدما .

٦ ــ زيادة عمليات الاقراض للبرامج الخاصة بالسكان والأغذية والصحة ، والتوسع فى الاقراض الى قطاع الطاقة ، والتركيز على أهمية الاقراض من أجل أعمال الصيانة والتحديث لحماية استثمارات سابقة ، كما زاد الاهتمام بالتدريب والمساعدة الفنية والتطوير المؤسسى والادارى .

كما أشار الى أن مؤسسة التمويل الدولية زادت استثماراتها الكلية فى عام ١٩٨٥ بنسبة ٥٥٪ عن السنة السابقة ، ومن المتوقع نمو استثماراتها بنسبة تتراوح بين ١٥٪ و ٢٠٪ فى عام ١٩٨٦ . والدور الرئيسى لمؤسسة

التمويل الدولية هو تسهيل التوظيف السليم لاستثمارات القطاع الخاص ، المحلى والأجنبى بحيث تؤدى هذه الاستثمارات دورا أكبر فى مجال التنمية فى معظم الدول الأعضاء . ويتطلب زيادة دور المؤسسة مزيدا من رأس المال ، وقد تقدم مجلس ادارة المؤسسة بتوصية فى العام الماضى لمضاعفة رأس مال المؤسسة ليصل الى ١٫٣ بليون دولار ، وبلغت الأصوات المؤيدة لهذه الزيادة حوالى ٧١٪ من الدول الأعضاء . وبزيادة رأس المال سوف تصبح مؤسسة التمويل الدولية فى موقف أفضل لاجتذاب المزيد من رأس المال الخاص .

واشار الى مشروع قرار انشاء « وكالة دولية لضمان الاستثمار » وأن هذه الوكالة ستعمل على تحسين أوضاع الاستثمار فى كافة انحاء العالم بتوفيرها تأمينا شاملا للمستثمرين الأجانب ضد المخاطر غير التجارية فى الدول النامية ، بالاضافة الى كثير من الاجراءات التشجيعية والمعونة الفنية. ويقضى مشروع الاتفاقية الخاصة بانشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بأن يكون الانضمام اختياريا ، وتكون الوكالة كهيئة تعاونية تتقاسم فيها الدول المتقدمة والنامية المسئولية والمخاطر السياسية . وسوف تسهم الدول المنضمة فى رأس المال طبقا لقوتها الاقتصادية النسبية بحسب مخصصات اسهمها فى رأس مال البنك .

واوضح بأن مؤسسة التنمية الدولية هى اكبر مصدر لتدفقات الموارد الدولية الميسرة ويمكنها أن تكون أكثر فاعلية اذا جرى تدعيمها . وطالب الدول المانحة ، فى المفاوضات القادمة لزيادة الموارد ، أن يكون لديها العزم على مد المؤسسة بالموارد اللازمة ، علما بأن موارد المؤسسة من الزيادة السابقة سوف تنفذ فى يونيه١٩٨٧ ، ولضمان استمرار عمليات المؤسسةيتعين الانتهاء من المفاوضات فى ديسمبر ١٩٨٦ .

وأضاف أن برنامج الاقراض خلال السنوات القليلة القادمة سوف يحتاج الى زيادة كبيرة فى رأس المال ، ولا ينبغى أن يضيق نطاق الاقراض بالنسبة لهذا العام وللعام المقبل طالما أن هناك تأييدا عريضا من جانب المساهمين لزيادة عامة لرأس مال البنك ، من شأنها دعم دور موسع له خلال الفترة المتبقية من هذا العقد . وسيكون توسع برنامج البنك للاقراض حاسما بالنسبة للدول المقترضة متوسطة الدخل ، ولا سيما فى أمريكا اللاتينية ، التى ستلجأ الى البنك الدولى للانشاء والتعمير بصورة متزايدة فى ضوء عدم توسع مصادر التمويل الأخرى . ويجب أن تسير المشاورات قدما مع المساهمين حول المتطلبات المحددة لزيادة رأس المال خلال الشهور القادمة لكى يكون البنك مستعدا بطلب الزيادة المحددة فى حينه وتفادى توقف خطط الاقراض .

بيانات المحافظين :

ركزت معظم بيانات المحافظين فى تعليقهم على الموقف الاقتصادى العالمى الى بطء النمو فى الدول الصناعية خلال النصف الأول من عام ١٩٨٥،

وانخفاض أسعار المواد الأولية ، وضعف موقف المدفوعات وتوقعات معدل النمو للعديد من الدول النامية .

وأن هذه الاتجاهات قد عقدت من عمليات التكيف الصعبة للدول النامية ، خاصة الدول المثقلة بالمديونية والدول الأشد فقرا . وقد أجمع المحافظون على مخاطر اجراءات الحماية ورحبوا بالخطوات والقرارات التى أعلنتها أخيرا مجموعة الدول الخمس فى هذا الصدد .

واتفقوا أن على الدول الصناعية اتخاذ اجراءات فعالة لاصلاح الاختلالات المالية والخارجية التى تضر بالنمو المستقر . ويعتقد العديد من المحافظين أن الدول الصناعية الأخرى التى فى مركز يدعوها الى ذلك يجب أن تشجع اقتصادياتها لزيادة اسهامها لتحقيق النمو الاقتصادى العالمى . وأن على الدول النامية فى نفس الوقت المثابرة على جهودها لتشجيع الشروط اللازمة لتحقيق النمو المستديم . وأن مزيدا من الاصلاح بواسطة هذه الدول سيسهله الى حد كبير النمو المرضى فى الدول الصناعية ، والانخفاض المستمر فى أسعار الفائدة ، والتدفقات الكافية للتمويل الرسمى والتجارى، وخفض حواجز التجارة . وأوضحوا أن هذه الشروط حيوية لامكان حل مشكلة أعباء الدين التى لاتزال تثقل كاهل العديد من الدول النامية ، وأن هذه المشكلة مسئولية المجتمع الدولى بأسره . وهكذا فبينما تكافح الدول النامية لتنفيذ برامج الاصلاح وخدمة ديونها ، ينبغى على الدول الصناعية أن تحقق معدل نمو مرض وتخفض أسعار الفائدة الى جانب تقديم تدفقات مالية رسمية وتمويل تجارى كافيين ، بالاضافة الى تخفيف القيود على التجارة . ولكى يكون التعديل ناجحا فى الأجل الطويل لا يمكن فصله عن الحاجة للتغلب على الفقر وضمان النمو . وفى هذا الصدد ، على البنك والصندوق أن يأخذا المبادرة فى المساعدة على التغلب على مشاكل الدين . وقد طلبت لجنة التنمية من ادارة البنك أن تعد لاجتماعها القادم تقريرا عن أفضل الطرق لتحقيق النمو المستقر فى الدول ثقيلة المديونية .

وكانت هناك اقتراحات قوية من جانب المحافظين بأن يلعب البنك دورا أكبر خاصة فى مساعدة الدول المثقلة بالمديونية . ويبدو أن هناك اجماعا متزايدا على أنه اذا قام البنك بالدور المطلوب منه فى السنوات القادمة فانه من الضرورى زيادة رأس ماله . ورحب العديد من المحافظين ببرنامج العمل المشترك الذى بدأه البنك بنجاح فى العام الماضى بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء ، وعبروا عن دعمهم لانشاء التسهيل الخاص لأفريقيا جنوب الصحراء . كما أن مباحثات وحجم الزيادة الثامنة لرأس مال مؤسسة التنمية الدولية تبدو مشجعة للغاية عما كان عليه الحال بالنسبة للزيادة السابعة . وقد أيد المحافظون بشدة الدور المتزايد لمؤسسة التمويل الدولية فى تشجيع نمو القطاع الخاص فى الدول النامية . كما اتخذ المحافظون قرارا حاسما لانشاء وكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار لتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر للدول النامية .

وفيما يتعلق بالصندوق كانت هناك موافقة جماعية على انه فى ضوء عدم التأكد بالنسبة لموقف الاقتصاد العالمى وخطورة المشاكل التى لاتزال تواجه العديد من الدول ، يتعين استمرار سياسة الاستخدام الموسع فى عام ١٩٨٦ . وأعرب المحافظون عن تأييدهم القوى لاستخدام فوائض صندوق معونات التنمية لتقديم التمويل للدول الأشد فقرا التى ترغب فى تنفيذ برامج توضع لتحقيق التعديل الهيكلى والنمو فى الأجل المتوسط . هذا التحرك الى جانب زيادة لا بأس بها فى موارد مؤسسة التنمية الدولية قد يقطع شوطا تجاه تلبية احتياجات أشد الدول فقرا للدعم الخارجى لجهود الاصلاح الشاقة . وقد كرر عدد كبير من المحافظين الرأى بأن توزيعات حقوق السحب الخاصة قد تساعد الدول النامية على مواجهة احتياجات السيولة وتتفق تماما مع مواد اتفاقية الصندوق . وأخيرا قال عدد من المحافظين أنهم يتطلعون باهتمام الى نتائج فحص مجلس المديرين التنفيذيين للمقترحات التى تضمنتها التقارير عن النظام النقدى الدولى المقدمة من مجموعة الدول العشر ومجموعة الدول الأربع والعشرين .

ونورد فى الصفحات التالية موجزا لأهم كلمات وبيانات المحافظين التى عبرت عن وجهات النظر فيما يتعلق بالموقف الاقتصادى العالمى :

١ ــ كلمة مجموعة الدول الأوربية :

تحدث نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد فى لوكسمبرج ومحافظها لدى الصندوق ، نيابة عن مجموعة الدول الأوربية ، وأشار الى أنه بعد حوالى عامين من التوسع القوى تباطأ النمو الاقتصادى العالمى فى عام ١٩٨٥ ، وذلك نتيجة لتراجع توسع الطلب فى الولايات المتحدة . وعلى الرغم من انخفاض معدل التضخم لاتزال مشكلة البطالة بالغة الخطورة فى عدد من البلاد ، بالاضافة الى ظهور اختلالات كبيرة فى المدفوعات الدولية التى تهدد النمو والاستقرار المالى فى الأجل المتوسط . كما أن المستويات المرتفعة لأسعار الفائدة لاتزال تعوق الاستثمار على الرغم من انخفاضها الى حد ما .

وتشير التوقعات الى تراجع اقتصاد الولايات المتحدة ، الا أنه من ناحية أخرى تميل أسعار صرف الدولار نحو الانخفاض . ويمكن أن يؤدى استمرار هذا الاتجاه الى تحسين القدرة التنافسية لاقتصاد الولايات المتحدة والى تخفيض العجز التجارى الكبير . ومع تباطؤ النمو فى اقتصاد الولايات المتحدة الى معدل يمكن تقبله بدرجة أكبر فانه من الضرورى على الدول الصناعية الأخرى بحث أفضل الطرق لدعم النمو الاقتصادى العالمى .

كما أشار الى أن دول المجموعة الأوربية قد اتخذت عددا من الخطوات لاصلاح الضعف الهيكلى فى اقتصادياتها ، وأمكن السيطرة على عجز الموازنات فى معظم البلاد ، وأمكن فى بعض الحالات تخفيض هذا العجز بدرجة كبيرة . كما كان هناك تحسنا كبيرا فى وضع الحساب الجارى فى معظم الدول ، وأمكن تحقيق بعض التقدم فى تخفيض المرتبات والحد من جمود سوق العمل .

وبالنسبة لمشكلة المديونية فقد بين أن دول المجموعة الأوربية تعبر عن ثقتها التامة فى طريقة معالجة المجتمع الدولى ، بالتعاون مع صندوق النقد الدولى ، لهذا الموقف آخذين فى الاعتبار الطبيعة الخاصة لكل حالة على حدة ، وأضاف أن هناك جهودا كبيرة للتعديل حققتها كثير من الدول النامية ذات نتائج مشجعة ، وأشار الى الأهمية البالغة لاستمرار التعاون والحوار بين الدول المدينة والدول الدائنة والمنظمات الدولية حيث لا يمكن الحصول على مزايا قصيرة الأجل من خلال عمل فردى . وسوف تخف حدة الدين الخارجى عن طريق النمو المستمر والمحافظة على الاتجاهات الحالية لأسعار الصرف وأسعار الفائدة ، وكذلك عن طريق تراجع الاتجـــاه نحو اجراءات الحمـــاية .

وأشار الى أن اجراءات الحماية فى أشكالها المختلفة وعـــدم وجود الرغبة فى اختيار أسواق مفتوحة قد أدت الى شبكة أكثر تعقيدا من الحواجز الصريحة ، والعقبات الادارية والحصص المحددة والقيود الاختيارية ، وأصبح جزء متزايد من التجارة الدولية يأخذ شكل تبادل ثنائى أو متعدد الأطراف .

وأوضح أن دول المجموعة الأوربية تؤكد على أن الاعداد لدورة جديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف فى اطار الاتفاقية العـــامة للتجارة والتعريفات (الجات) يجب الانتهاء منـــه فى أقرب وقت ممكن . وتعتمـــد توقعات نجاح المفاوضات بصفة أساسية على استعداد الحكومات للحد من اجراءات الحماية . وفى هذا الخصوص ينبغى احراز تقدم فى تحقيق ظروف مالية ونقدية أكثر استقرارا .

وبخصوص موضوع تخصيص وحدات حقوق الســـحب الخاصـــة ، أعرب عن ترحيب دول المجموعة بالدراسة الشاملة للدور المستقبلى لحقوق السحب الخاصة فى النظام النقدى الدولى والذى سيقوم بها مجلس المديرين التنفيذيين للصندوق . كما أعرب عن ترحيب دول المجموعة بفحص الزيادة السابعة لموارد مؤسسة التنمية الدولية وتأكيدها على دور وهيكل المؤسسة وقد تكون هذه المراجعة ذات فائدة فى تكوين قاعدة موارد كافية ، ولـــكن وسائل التمويل الجديدة مطلوبة لمواجهة احتياجات متزايدة ، ومن ثم أن تؤدى الى مفاوضات فى الوقت المناسب للزيادة الثامنة .

وعبر عن ادراك الدول الأوربية بأن السياسات الاقتصادية السليمة فى الدول النامية تتطلب زيادة تدفقات مساعدات التنميـــة الرســـمية ، كما يستلزم الأمر تدعيم التدفقات المـــالية الأخرى الثنائيـــة ومتعددة الأطراف وزيادتها اذا أمكن ، وفى هـــذا الخصـــوص ترحب دول المجموعة بسريان التسهيل الخاص بالدول الأفريقية جنوب الصـــحراء وتأمل فى سرعة تنفيذ زيادة رأس مال مؤسسة التمويل الدولية ، ونظرا للدور الحيوى الذى يقوم به الاستثمار المباشر الخاص فى عملية التنمية فانها تأمل تحقيق التقدم السريع فى محادثات انشاء الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار .

٢ ــ كلمة الدول الصناعية :

أشار محافظو الدول الصناعية الى أن اقتصاد هذه الدول قد حقق معدل نمو حقيقى فى عام ١٩٨٤ يبلغ حوالى ٥٪ ، وهو أعلى معدل نمو خلال عشر سنوات تقريبا ، وفى نفس الوقت انخفض معدل التضخم الى أقل مستوى له ، وقد كان لهذا أثره الطيب على اقتصاديات الدول النامية . الا أن الانتعاش الاقتصادى العالمى لم يقلل من معدل البطالة حيث جاوز ٨٪ من قوة العمل فى كل الدول الصناعية تقريبا ، كما استمر الاختلال الكبير فى الحساب الجارى الذى يرجع أساسا للدولار القوى . ولمقابلة عدم التأكد المتزايد من استمرار الانتعاش الاقتصادى ركز المحافظون على نقطتين على جانب كبير من الأهمية : الأولى ، تحقيق نمو مستقر غير تضخمى عن طريق الاتجاه لسياسات تشجيع الطلب المحلى ، وخاصة فى القطاع الخاص ، والثانية ، دعم وتقوية نظام تجارة حرة . وتحدثوا فى هذا الصدد عن اجراءات الحماية وأشاروا الى أن زيادة ضغوط الحماية هى أكبر خطر يهدد الاقتصاد العالمى .

لذلك استجابت كل من المملكة المتحدة مع المانيا وفرنسا واليابان للمبادرة التى قامت بها الولايات المتحدة فى الشهر الماضى ، والتزمت الدول الخمس معا فى اجتماعها فى ٢٢ سبتمبر بمواصلة اتباع وتقوية سياساتها التى تؤدى للنمو المستقر ، وخفض التضخم ، ومقاومة اجراءات الحماية واتخاذ الاجراءات الضرورية لضمان تعديل أسعار الصرف بين الدولار والعملات الكبرى الأخرى . كما أيدوا الجولة الجديدة المنتظرة لمباحثات الجات ، وطالبوا بان تهدف السياسة النقدية فى الولايات المتحدة الى تجنب بعث التضخم من جديد ، وذلك بأن تظل أسعار الفائدة هناك عند المستويات الحالية المنخفضة ، وأيضا عن طريق خفض كبير فى عجز ميزانية الولايات المتحدة .

وفيما يتعلق بمشكلة المديونية العالمية أبرز المحافظون ما أظهرته التطورات الأخيرة من الحاح المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولو أن وضع المديونية أصبح أفضل منه فى عام ١٩٨٢ . فالدول المدينة خفضت عجز حسابها الجارى وقطعت شوطا فى تخفيض دينها الخارجى ، وفى نفس الوقت التزمت بمكافحة التضخم ، وخفض عجز الميزانية ، وتشجيع الاستخدام الكفء للموارد فى القطاع العام والخاص . كما أشاروا الى دور الصندوق فى تصحيح السياسات المالية والنقدية والاصلاح الهيكلى الذى يهدف الى تحسين الأداء الاقتصادى فى المستقبل ، وحرص الصندوق على أن تكون أسعار الصرف حقيقية وأن تضمن سياسات التسعير عدم ضياع الموارد .

وأيد المحافظون الدور الفعال للبنك الدولى ومؤسساته ، وأكدوا مواصلة دعمهم لزيادة موارد مؤسسة التنمية الدولية عن طريق الزيادة الثامنة لرأس المال ، كذلك مضاعفة رأسمال مؤسسة التمويل الدولية .

٣ ـ دول أمريكا اللاتينية :

كلمة محافظ فنزويلا :

أشار فى بداية كلمته الى أن الاقتصاد العالمى يكشف عن علامات خطيرة من عدم التأكد ، لعل من أهمها التغيرات فى المستقبل قصير ومتوسط الأجل ، أى عدم الاستقرار المستمر فى أسواق الصرف الدولية ، انعكاس النمو الاقتصادى فى بلاد منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، القيود التى تعوق حرية التجارة الدولية والصعوبات التى فرضها الدين الخارجى المرتفع للبلاد النامية ، خاصة فى أمريكا اللاتينية . هذه الصورة ، عندما يضاعف منها وجود تدفق صاف للموارد من البلاد النامية الى الصناعية ، معدلات فائدة حقيقية مرتفعة ، بطالة متزايدة وعدم كفاية تمويل التنمية ، تجعلنا مجبرين على القول بأن ما يبدو فى الأفق لا يبشر بالنجاح .

هذه الظواهر ذات أهمية خاصة بالنسبة لأمريكا اللاتينية . ففى غياب التوقعات المشجعة فى البلاد الصناعية ، سوف يزيد انزلاق بعض بلاد أمريكا اللاتينية نحو الكساد ، بينما سينخفض معدل النمو فى بعض آخر . نتيجة لذلك ، وعلى رغم من جهود التصحيح التى تمت ، فان السعى نحو الانتعاش الاقتصادى سيكون ليس فقط أكثر صعوبة بل سيميل الى أن يكون محيطا ، خاصة بالموقف الحرج الذى نشأ بسبب الدين وأثره السلبى على الاستقرار الاقتصادى والسياسى والاجتماعى وعلى مستقبل الديمقراطية .

ان جهود أمريكا اللاتينية لمواجهة أزماتها قد أكدت برامج التصحيح التى تطلبت تضحيات بالغة وصلت فى بعض الحالات الي حدود غير محتملة وتدعو الى التفهم الكامل من جانب المؤسسات متعددة الأطراف والمجتمع المالى الدولى بصفة عامة .

ان سياسات التعديل الاقتصادى فى أمريكا اللاتينية وفى أغلب الدول النامية ، مبنية على سياسة تقييد الطلب الفعال ، تخفيض الواردات بشدة ، تعديل أسعار الصرف وخفض الانفاق الحكومى . والنتيجة النهائية هو تحقيق بعض التوازن فى حسابات الاقتصاد الكلى ولكن على حساب زيادات غير مرغوبة فى البطالة مصحوبة بمعدلات مرتفعة من التضخم ، وانخفاض عام فى مستويات المعيشة . ولكبر التكلفة الاجتماعية لهذا النجاح ومشاكل المحافظة عليه تجعل من الضرورى اتخاذ طرق وأساليب جديدة تحقق نموا ذاتيا للاقتصاد .

ان لعملية التعديل علاقة مباشرة بمشكلة الديون ، ولابد من اتخاذ قرارات عاجلة ومحددة لتسهيل عملية التأكد بالنسبة لاستقرار التمويل ، وان يتم السيطرة على الأزمات فى اطار التعاون الدقيق بين الدول المدينة والدائنة والنظام المصرفى الدولى وهيئات التمويل المتعددة الأطراف . ويعنى هذا أن تشترك جميع الأطراف فى تحمل المسئولية ، الأمر الذى يتطلب

حوارا بين حكومات البلاد الدائنة والمدينة . وينبغي ايجاد حلول لمشكلات اسعار الفائدة المرتفعة وامتناع المجتمع المصرفى عند تقديم الموارد مرة أخرى.

وفيما يتعلق بضرورة التعاون الدولى لتحقيق النمو الاقتصادى وخلق العمالة ، يشير الى أنه بينما تبذل بلاد أمريكا اللاتينية ، مثل البلاد النامية الأخرى ، جهودا عنيفة لتنمية وزيادة صادراتها كوسيلة اساسية لاستعادة توازنها الخارجى ، تزداد بوضوح ضغوط الحماية من جانب البلاد الصناعية رغم ادراك المجتمع الدولى للضرر الذى تسببه الحماية للجميع والموقف الذى لا يمكن الدفاع عنه تجاه البلاد النامية .

ومن الواضح ايضا أنه منذ اجتماعات العام الماضى ، ومؤخرا منذ اجتماع اللجنة المؤقتة فى أبريل ١٩٨٥ ، قد تدهورت شروط التبادل التجارى لمنتجات البلاد النامية ، وانخفضت الأسعار ، بما فى ذلك أسعار البترول والمنتجات الزراعية ، فى الأسواق الدولية . وقد أدى هذا ، بالاضافة الى اجراءات الحماية ، الى تفاقم موقف البلاد النامية الاقتصادى .

ثم تحدث عن تخصيص وحدات من حقوق السحب الخاصة عن الفترة الاساسية الرابعة ، واشار الى أن تأجيل هذا التخصيص يتجاهل الحاجة الى السيولة والدور الذى ينبغى أن يلعبه الصندوق فى هذا الشأن . وقد أكد على أهمية أن يستمر الصندوق فى القيام بدوره كحافز عن طريق المساعدة فى تطبيع التدفقات الرأسمالية واللجوء الى الأسواق المالية الدولية . هذا بالاضافة الى أنه فى الوضع العالمى الراهن من الضرورى تشديد رقابة أسعار الصرف ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بمتغيرات الاقتصاديات الكلية التى تحدد تذبذباتها ، بهدف تحقيق الاستقرار فى أسواق الصرف وتعزيز معدلات نمو أكبر فى اقتصاديات البلاد النامية والتجارة الدولية .

وبالاضافة الى الاعتبارات سالفة الذكر فانه من الضرورى اصلاح النظام النقدى والمالى الدولى ، وهنا يتعين على المجتمع الدولى أن يخلق الأوضاع التى تجعل من الممكن انشاء علاقات متوازية والاسراع بنمو البلاد النامية .

كلمة محافظ البرازيل :

أشار محافظ البرازيل فى كلمته الى تباطؤ سرعة الانتعاش الاقتصادى فى البلاد الصناعية وما صاحب ذلك من انخفاض حاد فى أسعار السلع . وطبقا لتقرير صندوق النقد الدولى يقدر الهبوط فى متوسط أسعار السلع غير البترولية بنحو ٢٥٪ فى عام ١٩٨٥ بالمقارنة بعام ١٩٨٠ . هذه الأحداث ، بالاضافة الى ازدياد اجراءات الحماية ، قد عرقلت توقعات نمو حصيلة صادرات البلاد النامية ، مما يعنى برامج تصحيح أكثر قسوة فى وقت تحتاج فيه الى استئناف النمو الاقتصادى .

ويوضح أن هذا الموقف يتطلب عدالة توزيع عبء التصحيح بين الدائنين والمدينين ، ومن ثم ينبغى وضع الحلول لمواجهة مشكلة المديونية الخارجية، ويثير فى هذا الصدد النقاط الآتية :

١ ــ ينبغى أن تستمر الهيئات الحكومية فى دراسة قواعد الممارسات المصرفية ، بغرض التوفيق بينها وبين متطلبات اعادة التمويل والاقراض الجديد .

٢ ــ يتعين أن تتبع حكومات وهيئات البلاد الصناعية أسلوبا بناء بدرجة أكبر فيما يتعلق باعادة جدولة ديون البلاد النامية تحت رعاية نادى باريس، وأيضا عند منح قروض جديدة .

٣ ــ ينبغى تزويد المنظمات المالية الدولية بموارد رأسمالية كافية تمكنها من التصرف بفاعلية أكبر فى عملية التصحيح التى تقوم بها البلاد المدينة ، وأن تتبع فى ذات الوقت أساليب مرنة تساعد تلك البلاد فى خدمة ديونها مع هذه المنظمات عندما تنشأ عوامل خارجية غير مواتية تؤثر على قدرتها على التسديد .

٤ ــ الدول الافريقية :

القى محافظ بنك زائير نيابة عن المحافظين الأفارقة كلمة رحب فيها بانضمام تونجا الى المؤسستين ثم تحدث عن الدول الافريقية التى لاتزال تواجه ظروفا اقتصادية صعبة بسبب طول فترة الجفاف ، وأعرب عن القلق بالنسبة للمستقبل ، حيث أنه على الرغم من معدل النمو المتوقع وقدره ٢ر٨٪ وانخفاض معدل التضخم الى ٣ر٩٪ فى البلاد الصناعية خلال عام ١٩٨٥ ، الا أن احتمال انتعاش مستقر يظل مهددا باختلاف السياسات المحلية بين الدول الصناعية ، الأمر الذى كان من أثره استمرار بقاء موضوعات سعر الفائدة الحقيقى المرتفع ، عجز الموازنات ، عدم ثبات أسعار الصرف واختلالات المدفوعات الخارجية مطروحة بواسطة المجتمع الدولى . وعلى الدول الصناعية العمل على تخفيض سعر الفائدة الحقيقى الذى أدت مستوياته الحالية الى زيادة عبء خدمة الدين على عاتق الدول النامية .

ودعا الى الاسراع بتخفيض اجراءات الحماية من جانب الدول الصناعية تجاه الدول النامية التى تجد صعوبة فى استغلال مبدأ الميزة النسبية لأغراض التجارة الدولية . ومن المعروف ان ازدياد اجراءات الحماية فى الأسواق لرئيسية يزيد من مشكلات خدمة الدين فى البلاد النامية ويحول دون نجاحها فى اتباع برامج التعديل . ولما كانت برامج التعديل تفرض على الدول ضغط وارداتها وتخفيض انفاقها الاستثمارى بدرجة عنيفة ، فانه من الضرورى على الدول المتقدمة مساندة عمليات التعديل بتقديم مساعدات مالية مناسبة وبشروط ميسرة ، خاصة للبلاد الفقيرة .

ويؤدى هذا أن الحاجة الى التعديل ينبغى الا ينظر اليها بمعزل عن الحاجة الى محاربة الفقر وضمان النمو الاقتصـــادى الثابت فى البـــلاد والمنـــاطق الفقيرة فى العالم .

ثم انتقل الى الحديث عن المشهد الافريقى قائلا ان الموقف الاقتصادى هو أسوأ ما مر بالبلاد الافريقية فى التاريخ الحديث . هناك دول ذات دخل منخفض ارتفعت بها نسبة مدفوعات الفائدة ، مما يشير الى تزايد التزامات خدمة الدين بأسرع من قدرة المنطقة على تحسين مقدرتها على خدمة الدين ويتطلب ذلك منهجا متكاملا ومتناسقا لمواجهة مشكلات التنمية فى افريقيا ، باشتراك البنك والصندوق والهيئات المانحة الثنائية ، بهدف زيادة تدفق معونة التنمية ودعم موازين المدفوعات بشروط ميسرة . كما حث المجتمع الدولى على البدء فى عملية ترتيبات اعادة جدولة الديون على عـــدد من السنوات تستفيد منها جميع الدول ، واقترح بتحويل الديون الرسمية الى منح بالنسبة للدول الفقيرة .

واشار الى انه على صندوق النقد الدولى زيادة الدعم المالى فى اطار متوسط الأجل ، خاصة الى الدول الفقيرة المحرومة من الالتجاء الى الأسواق المالية ، بعد أن تحول الى السالب مسار التدفقات من الصندوق وهو ما يجب عكسه . كما أعرب عن أسفه للحـــد من اســـتفادة الدول من التسهيلات الخاصة فى وقت تعانى فيه من الأزمات المختلفة ، وعبر عن خيبـــة الأمل فيما يتعلق بعدم استفادة البلاد التى تعانى من نقص الطعام من تســـهيل الحبوب بموجب شروطه الحالية .

ورحب بقرار انشاء تسهيل جديد لاستخدام الموارد الناجمة عن انتهاء صندوق الائتمان ، لمساعدة الدول التى تحتاج للمعـــونات الميسرة وبشروط مشابهة لقروض صندوق الائتمان وترتيبات الشريحة الائتمانية الأولى . وأكد على أن التأخير فى اداء بعض الالتزامات من قبل الدول الافريقية الى الصندوق هو نتيجة تدهور حالة موازين مدفوعات بعض الدول مما يســـتوجب على الصندوق تفهم الأمر بمزيد من المرونة .

وأعرب عن أسفه أن تبقى مسألة تخصيص حقوق السحب الخاصة للمرحلة الأساسية الرابعة بدون حل ، نظرا لعدم مساندة عدد قليل من الدول الأعضاء لهذه التخصيصات التى تعد وسيلة هامة لتحسين أداء النظـــام النقدى الدولى ، واعترض على أية محاولة لربط تخصيصات حقوق السحب الخاصة بشروط الصندوق حيث ان ذلك لا يتفق مع أهداف وروح الاتفاقية.

كما نادى بأهمية اصلاح النظام المالى والنقدى الدولى بصورة تتفق مع المبادىء التى تحكم السيولة وخلق وتوزيع الاحتياطيات وطلب باشـــتراك الدول النامية فى عملية وضع قرار الصندوق والبنك والمبادىء الخاصة بدور الصـــندوق الرقابى ، وكذلك مشـــكلة الديون وتحـــويل الموارد الحقيقية واساليب دعم استقرار نظام الصرف .

وبالنسبة لنشاط مجموعة البنك الدولى فقد لوحظ خلال هذا العام تخفيض برنامج البنك الاقراضى فى الوقت الذى تبدو فيه حاجة عاجلة الى زيادة الموارد لمساعدة البلاد النامية خاصة منطقة جنوب الصحراء ، فى اعادة هيكلة اقتصادياتها واستعادة نموها ، ورحب فى هذا الصدد بانشاء التسهيل الخاص لدول افريقيا جنوب الصحراء ، ونادى بتوخى المرونة فى تطبيق شروط استخدام الموارد الخاصة به. كما ابدى قلقه من ان يؤدى هذا التسهيل الى انخفاض معونات مؤسسة التنمية الدولية او ينظر اليه كبديل لمساعدات التنمية الأخرى ، كما نادى بضرورة تعبئة الموارد لحل الأزمات الاقتصادية فى افريقيا .

أما عن مديونية الدول الافريقية فقد ادت زيادة أعباء خدمة الديون بدرجة غير محتملة الى تهديد سياسات الاصلاح ، كما زاد كل من الجفاف وانخفاض اسعار المواد الأولية من صعوبة الموقف . وقد ناشد صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والمجتمع الدولى الى الاستجابة الى نداء منظمة الوحدة الافريقية بعقد مؤتمر دولى يناقش مشكلة دين افريقيا الخارجى بغرض التوصل الى اجراءات عاجلة وقصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لتخفيف المشكلة . كما ناشد المجتمع الدولى مساندة الدول الافريقية لتنفيذ توصيات خطة عمل لاجوس وتحسين موقف الغذاء والتنمية الزراعية بافريقيا .

وقد رحب باسم المحافظين الأفارقة بمبادرة مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لزيادة انشطتها فى البلاد الأعضاء خاصة البلاد الافريقية ، حيث انها فى سبيل انشاء جهاز التنمية المشروعات . وناشد المانحين الآخرين بتقديم الدعم الذى تطلبه المؤسسة وتوفير الموارد اللازمة لانشاء الجهاز .

وذكر فى ختام كلمته ان انخفاض تدفقات المعونة يتطلب دعم المؤسسات الاقليمية مثل مجموعة بنك التنمية الافريقى وكذلك اشتراك المجتمع الدولى بما فيه صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى وضع برامج للمعونة مناسبة لمواجهة الأزمة التى تواجهها افريقيا اليوم والتى لم تتعرض لمثلها من قبل.

٥ ـ مجموعة الدول العربية* :

ان الوضع الاقتصادى الدولى يبدو اقل أملا عما كان عليه فى العالم الماضى ، ومن التوقع أن يكون معدل النمو متواضعا حيث تباطىء الانتاج فى الدول الصناعية ، كما أن الدول النامية تواجه انخفاض أسعار المواد الأولية وتزايد ضغوط الحماية وتفاقم فى عبء مديونيتها الخارجية ، ولمواجهة هذا الموقف يجب على الدول الصناعية أن تعزز السياسات التى تستهدف النمو المستمر والمتوازن فى الاقتصاد العالمى ، وتحرير التجارة الخارجية وازالة الحواجز الحمائية والسعى نحو استقرار النظام النقدى .

(*) القاها السيد / محمد ترباش محافظ الجزائر .

لقد كان لانخفاض أسـعار المواد الأوليـة آثار سليمة على معظم اقتصاديات الدول النامية وقد تأثرت الدول العربية بصفة خاصة بسـبب انخفاض اسعار البترول ، ومن المتوقع أن تظل الدول النامية تعانى من عجز الحسابات الجارية ونمو اقتصادى منخفض نتيجـة سياسات الاصـلاح المتشددة لكى تتمكن من خدمة ديونها الخارجية وهبوط الطلب على صادراتها، لذلك تحتاج هذه الدول الى اتباع سياسات تصحيح ملائمة مالية وهيكلية تمكنها من استغلال قدرتها الانمـائية وان يدعم هذا تمويل كاف واتسـاع المجال أمام صادراتها .

لم يتمكن النظام النقدى الدولى فى السنوات الأخيرة من المساهمة فى تصحيح الاختلال فى الاقتصـاد العالمى ، لذا نرى أنه من الضرورى بحث الاجراءات التى تمكن النظام النقدى الدولى من القيام بدوره بصـورة أكثر فاعلية ، وان تشمل تلك الاجراءات أن تقوم الدول الصناعية بتنسيق سياساتها الاقتصادية التى لها تأثير كبير على الاقتصاد العالمى وأن تأخذ فى الاعتبار هذا الأثر عند رسم أهداف سياساتها العامة ، كما يتطلب تحسين النظـام النقدى الدولى ايضا تحسين دور صندوق النقد الدولى بالنسـبة لمهمتـه الاشرافية على السياسات الاقتصادية للدول الصناعية الكبرى ، وتوفير المساعدة الملائمة للأعضاء الذين يقومون ببرامج تصحيحية مناسبة . ومن المؤسف أن صندوق النقد الدولى لم يقم باجراء تخصيصات لحقوق السحب الخاصة حتى الآن فى الفترة الأساسية الراهنة حيث أن هـذا التخصيص سيسهم فى تخفيف مشاكل السيولة الدولية كما سيساعد على المدى الطويل فى تدعيم حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطى .

أما بالنسبة لسياسة الاقراض الموسع فانه ليس من الحكمة تخفيض حدود الاقراض الحالية فمازال الوضع المالى الخارجى لعديد من البـلدان النامية ومن بينها الدول المدينة الكبرى صعب ، كما أن التمويل المعروض من البنوك التجارية العالمية محدود لمعظم الدول المدينة ، فمن المهم أن يحتفظ الصندوق بقدر من المرونة تسمح له بأن يستجيب بفاعلية لاحتياجات الدول الأعضاء ، لذا نطالب ببقاء حدود الاقراض الحالية كما هى عليه ، كما يجب الاحتفاظ بالحدود الحالية للتسهيلات الخاصة ، وان يحتفظ تسهيل التمويل التعويضى بطابعه المميز كمصدر للتمويل السريع وبشروط منخفضـة وذلك لمساعدة الدول الأعضاء الذين يعانون من انخفاض فى حصيلة الصادرات .

ونرحب باستخدام أموال الصندوق الانمائى المستردة فى مساعدة الدول ذات الدخـل المنخفض وخصوصا فى افريقيـا على مواجهـة الصعوبات الاستثنائية وذلك جنبـا الى جنب مع أنواع المسـاعدات الأخـرى التى يوفرها الصندوق .

وبالنسبة للتعاون بين البنك الدولى وصندوق النقد الدولى نرى أنه يجب أن تحتفظ كل مؤسسة بطابعها المميز ، فبالنسبة للبنك الدولى ودوره الانمائى فاننا نؤكد أن قوته التقليدية تكمن أساسا فى تنمية الموارد البشرية والمادية عن طريق تمويل المشروعات ، أما بالنسـبة للاقراض المبنى على

اتباع سياسة هيكلية أو قطاعية فينبغى النظر لظروف كل دولة على حده ، وترى الدول العربية زيادة موارد البنك الدولى حتى يتمكن من توسيع برنامجه الاقراضى وبالتالى يساعد الدول النامية فى جهود التصحيح الاقتصادى والتنمية ، ونرى أن يزداد رأس مال البنك الدولى بما يتناسب مع برنامج الثلاث سنوات للاقراض . ونناشد البنك الدولى أن يبدأ المناقشات بشأن الزيادة الثامنة لموارد مؤسسة التنمية الدولية فى المستقبل القريب حتى تتمكن من مواصلة جهودها الانمائية لصالح الدول الأقل نموا. كما ترى الحاجة الى زيادة معونات التنمية الرسمية وتناشد الدول الصناعية بوضع وتنفيذ جدول زمنى للوصول بمعونات التنمية الرسمية الى ٧ر٠٪ من اجمالى الناتج القومى ، كما أننا نشيد بجهود ادارة البنك الدولى ومجموعة من ١٦ دولة مانحة للقيام بوضع تسهيل خاص لافريقيا جنوب الصحراء ، كما يسعدنا بأن المملكة العربية السعودية من بين هذه الدول التى انضمت لدعم هذا التسهيل بحوالى ١٠٠ مليون دولار خلال الثلاث سنوات القادمة من خلال التمويل المشترك .

٦ ـ بيان وفد جمهورية مصر العربية :

القى السيد الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط والتعاون الدولى كلمة مصر فى هذا الاجتماع ، استهلها بالتعبير عن امتنانه الى حكومة وشعب كوريا ، ورحب بانضمام دولة « تونجا » الى عضوية كل من البنك والصندوق .

واشار سيادته الى أن موضوع المديونية الخارجية مازال يمثل مشكلة رئيسية بالنسبة لعدد كبير من الدول النامية ، مما أصبح يهدد جهود التنمية ووضع الائتمان الدولى . وأن العلاقات التجارية الدولية تعانى من تزايد اجراءات الحماية من جانب الدول الصناعية ، التى تقضى على استراتيجيات توجيه الصادرات ، وكذلك قضية عدم استقرار أسعار الصرف وكلها مشاكل تتطلب علاجا سريعا من كافة الأطراف المعنية وبخاصة الدول الصناعية لما لسياساتها من تأثير على الاقتصاد العالمى .

وبالنسبة للقضايا التى تهم كلا من البنك والصندوق ناشد سيادته الدول التى لم توافق على اجراء تخصيص جديد لوحدات حقوق السحب الخاصة أن تعيد النظر فى مواقفها ، وأن تعمل اللجنة الانتقالية على الحصول على التأييد السياسى للموافقة على اجراء التخصيص . واعرب عن أسفه على توصية اللجنة الانتقالية بشأن حدود استخدام موارد الصندوق ويرى الأبقاء على الحدود الحالية تمشيا مع الحالة الراهنة للاقتصاد العالمى . كما رحب بالاتفاق بشأن استخدام الموارد المرتدة لصندوق الائتمان لصالح الدول الفقيرة .

وأوضح أن تراجع الموارد الرسمية المحولة ، سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف لم تأخذ فى الحسبان الخسائر غير المتوقعة التى تحملتها الدول

النامية من جراء تدهور معدلات التبادل التجارى وارتفاع أسعار الفـائدة . ولمـا كان للبنك الدولى دور هام للاسراع بالتنمية والنمو لذا فان هنـاك حاجة الى زيادة معدل اقراض البنك عن المستويات الحالية ومضاعفة رأس ماله المصرح به .

ورحب باقتراح انشاء نافذة ثالثة بشروط واوضاع أكثر تحررا من قروض البنك التقليدية واتاحة قروضها للدول المنخفضة ومتوسطة الدخل والمثقلة بأعباء خدمة الديون .

واعرب عن استيائه للهبوط الحاد فى الموارد المتاحة لمؤسسة التنمية الدولية (IDA) التى تمثل مصدرا رئيسيا لمعونات التنمية الرسمية الميسرة ، الأمر الذى يؤدى الى آثار سلبية على مستخدمى قروض المؤسسة ، ومن الضرورى البدء فى اقرب وقت ممكن للاعداد للتفاوض بشأن الزيادة الثامنة لموارد المؤسسة .

واكد أن موضوع الدول الافريقية جنوب الصحراء يمثل تحديا خطيرا للمجتمع الدولى لتزايد حدة الجفاف والتصحر بمناطق كثيرة ، مما يزيد من مشاكل التنمية ومن حدة اعباء خدمة الديون . ولذا فان انشاء تسهيل خاص لدول افريقيا جنوب الصحراء هو خطوة ايجابية جادة ، واعرب عن شكره الى كافة الدول المانحة التى أسهمت فيه بطريق مباشر أو غير مباشر ، وأن الأمر يتطلب مزيدا من الجهود لضمان حصول افريقيا على الموارد الاضافية بالقدر المناسب لحجم المشكلة .

وعبر عن تقديره للجهد المبذول فى اعداد وانهاء مشروع اتفاقية انشاء وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف ، ورحب بتأييد لجنة التنمية انشاء هذه الوكالة التى يعد انشاؤها بداية هامة فى مجال التعاون الدولى من أجل التنمية ، نظرا لمـا للاستثمارات المباشرة من دور هـام فى دفـع عجـلة التنمية الاقتصادية .

واوضح أن زيادة التعاون بين الدول الصناعية الرئيسية من اجـل التوصل الى علاقات أكثر واقعية فى أسعار الصرف هى مجرد بداية لتعاون أشمل واعمق ليضم كلا من الدول الصناعية والنامية ويمتد ليشمل ليس فقط أسعار الصرف ولكن جميع جوانب النظام النقدى الدولى .

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

قام البنك الدولى بمبادرة انشاء أداة جديدة لدفع تدفق رأس المال والتكنولوجيا الى الدول النامية للأغراض الانتاجية . وهذه الأداة تتمثل فى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار . وتأتى مبادرة البنك فى وقت ملائم نظرا للانخفاض الحاد فى تدفق رأس المـال الخاص الى الدول النـامية ، حيث انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى تلك الدول من ١٧ بليون دولار فى عام ١٩٨١ الى حوالى ١٢ بليون دولار فى عام ١٩٨٢ وحوالى ٨ بليون دولار فى عام ١٩٨٣ .

المخاطر الصالحة للضمان :

ستقوم الوكالة بتغطية واحد أو أكثر من أنواع المخاطر غير التجارية التالية :

١ ــ تحويل العملة :

المخاطر الناجمة عن القيود التى تضعها الحكومة المضيفة على التحويل الخارجى لعملتها الى عملة قابلة للتحويل الحر أو عملة أخرى مقبولة للمستفيد من الضمان .

٢ ــ التأميم والاجراءات المماثلة :

مخاطر الخسارة الناجمة عن الاجراءات التشريعية أو الادارية التى من شأنها حرمان المستثمر من حق الملكية والرقابة والانتفاع بأكبر قدر من استثماراته .

٣ ــ الاخلال بالعقد :

المخاطر الناجمة عن نقض الحكومة المضيفة لعقد مع مستثمر ، وذلك فى الحالات التى لا يتوفر فيها للمستثمر هيئة قضائية يلجأ اليها ، أو الحالات التى لا يتم فيها الفصل فى ادعائه خلال مدة معقولة ، أو اذا لم يكن فى امكانه تنفيذ حكم نهائى يصدر فى شأن ادعائه .

٤ ــ الحرب والاضطرابات المدنية .

الاستثمارات الصالحة للضمان :

تشمل الاستثمارات الصالحة للضمان حقوق الملكية ، والقروض المتوسطة أو الطويلة الأجل التى يقدمها أو يضمنها المشاركون فى ملكية المشروع المعنى . وتقتصر الضمانات على الاستثمارات التى يبدأ تنفيذها بعد تسجيل الوكالة لطلب الضمان .

العضوية ورأس المال :

العضوية فى الوكالة مفتوحة لجميع الدول الأعضاء فى البنك وسويسرا ، وتنص الاتفاقية على أن يكون رأس المال المرخص به للوكالة الف مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة ، تقسم الى ١٠٠ الف سهم يدفع منه ٢٠٪ (١٠٪ نقدا بعملات حرة و ١٠٪ فى شكل سندات أذنية) ويظل الباقى تحت الطلب . ويقوم جميع الأعضاء بالاكتتاب فى رأس المال طبقا لحصصهم فى رأس مال البنك الدولى . ويتعين على كل عضو أن يكتتب

فى راس مال الوكالة بحد ادنى قدره ٥٠ سهما (٥٠٠ الف وحـدة حقوق سحب خاصة) .

العمليات التى تقوم بها الوكالة :

ضمان الاستثمارات وذلك بحد اقصى لمجموع مبالغ الضمانات بمـائة وخمسين فى المائة من راس المال المكتتب فيه والاحتياطيات بالاضـافة الى جزء من المبالغ التى تمت تغطيتها عن طريق اعادة التأمين .

للوكالة ان تصدر ايضـا ضمانات على اسـاس تأييـد الأعضـاء للاستثمارات ، وفى ظل هذه العملية يلتزم العضـو المؤيد بالمشـاركة مع الأعضاء المؤيدين الآخرين فى نسبة من الخسائر التى لا يمكن تغطيتها عن طريق صندوق الاستثمارات المؤيدة ، الذى سيتم تمويله من حصيلة الاقساط التى يدفعها المستثمرون المؤيدون .

اجراء الابحاث والانشطة اللازمة لتشجيع تدفق الاستثمارات ، ونشر المعلومات المتعلقة بالفرص المتاحة للاستثمار فى الدول النامية الاعضاء ، أو تقديم المشورة والمساعدات الفنية للحكومات الأعضاء .

صـلاحية المستثمرين :

اى شخص طبيعى بشرط ان يكون من مواطنى غير الدولة المضيفة ، او شخص اعتبارى مقر عمله الرئيسى فى اقليم احد الأعضاء وغالبية راس ماله مملوكة لعضو او اكثر من غير الدولة المضيفة .

الهيكل التنظيمى للوكالة :

يتبع الهيكل التنظيمى للوكالة النمط المتبع فى المؤسسات المالية الدولية الأخرى وخاصة البنك ومؤسسة التمويل الدولية . ويتضمن الهيكل التنظيمى للوكالة مجلس للمحافظين ، ومجلس الادارة ، ورئيس ، وهيئة الموظفين.

ويتألف مجلس المحافظين من محافظ ونائب للمحافظ لكل عضـو من اعضاء الوكالة . ويتألف مجلس الادارة من عدد من الأعضاء لا يقل عن اثنى عشر عضوا . ويعين رئيس الوكالة من قبل مجلس الادارة بناء على ترشيح رئيس المجلس .

مقر المركز الرئيسى للوكالة فى مدينة واشنطن ، ما لم يقرر مجلس المحافظين بالأغلبية انشاء المركز الرئيسى فى موقع آخر . ويجـوز للوكالة انشاء مكاتب اخرى وفقا لمـا تقتضيه أعمالها .